

المثقفون طلبوا من الرئيس مشروعا قوميا تلتف " الجماهير " حوله فقال مبارك: آمال مشروع المجارى يبقى إيه؟ .. ده لولاه كان الواحد لبس " بوت " لحد ركبته! د. رءوف عباس

الأربعاء، 24 أغسطس 2005

لم تتح لى رؤية السيد محمد حسنى مبارك إلا مرتين ، كنت أجلس فيهما على بعد نحو ثلاثة أمتار منه ، أولهما عندما كان نائبا للرئيس ، أثناء حضوره اجتماعا بالإسماعيلية فى أواخر عام 1978 جمع فيه الرئيس السادات بعض أساتذة الجامعة لتجنيدهم للتدريس بمعهد الدراسات الوطنية لإعداد كوادر الحزب الوطنى ، كان مبارك صامتا تماما طوال اجتماعين زاد كل منهما على ساعتين ، أما المناسبة الأخرى فكانت منذ ما يزيد قليلا على العشر سنوات عندما قررت الدولة اعتبارى من " كبار " الكتاب و " المفكرين " ، فدعيت لحضور لقاء الرئيس بتلك " النخبة " فى افتتاح معرض الكتاب الدولى ، ولم يكن المشهد كله يبعث على السرور أو الإرتياح على الأقل بالنسبة لمن يحرصون على كرامتهم ، فامتنعت عن الحضور عامين متتاليين ، ثم رأت الدولة فى غيابى عن اللقاء اعترافا بعدم انتمائى إلى " الكبار " و " المفكرين " فلم توجه إلى الدعوة مرة أخرى .

وفى المناسبة الثانية كان مبارك يستمع لنفاق المنافقين ، ويسخر من نقد الناقدين ، الطريف أنه عجب ممن يطالبون بأن يكون هناك " مشروع وطنى " فرد قائلا: " آمال مشروع المجارى يبقى إيه؟ مش ده مشروع وطنى؟ ده لولاه كان كل واحد لابس بوت لحد ركبته!! " .

لذلك لم أستطع فى مناسبتى " الإقتراب " أن أكون فى ذهنى صورة " من قريب " عن الرئيس ، ولكن صورته " من بعيد " التى تكونت على مدى ربع القرن تعطى فكرة واضحة عن الرجل: سيرة ومسيرة ، يعتمد جانب فيها على ما سمعته ممن اقتربوا منه وعملوا معه ، أما الجوانب الأخرى فتعتمد على الملاحظة ولا ينكر إلا مكابر أن محمد حسنى مبارك كان من أكفأ ضباط سلاح الطيران ، وأنه وصل إلى قيادة ذلك السلاح دون مساندة أحد ، أو عن طريق المحسوبية ولكن زكته له كفاءته وسجله العسكرى المشرف ، ولا ينكر أحد أيضا دور سلاح الطيران فى حرب أكتوبر 1973 بقيادته ، حتى لو حاول البعض أن يقلل من أهميته .

وكضابط محترف ملتزم بواجباته العسكرية ، لم يعرف عن محمد حسنى مبارك الإهتمام بالسياسة قبل أن يعين " فجأة " نائبا لرئيس الجمهورية ، وقيل إن ذلك كان من بين أسباب اختيار السادات له لتولى المنصب الرفيع ، ولا ولا داعى للخوض فيما قيل من أسباب أخرى ، وقد حرص السادات على اختيار من يعملون مع مبارك - بنفسه - بقصد تدريبه على مهام الحكم دون أن يتضمن ذلك صنع القرار ، الذى ظل من اختصاص السادات وحده .

وكان ما حدث فى 6 أكتوبر 1981 نقطة تحول بالغة الدلالة فى مسيرة الرجل ، فقد وجد نفسه " فجأة .. أيضا " فى موقف يستدعى اتخاذ قرارات من نوع لم يألوه من قبل ، لاشك أنه اعتمد فيها على جهاز الدولة من وزراء وأجهزة أمن ومستشارين خرجوا من الظل إلى دائرة الضوء ، وكان أهم دروس حادث المنصة غلبة الهواجس الأمنية على ما يتخذ من قرارات وإقرار مبدأ " أمن النظام أولا وأخيرا " ، انعكس ذلك على إصدار قانون الطوارئ ، ومواجهة إرهاب الجماعات الإسلامية بإرهاب الدولة ، والتوسع فى الإعتقال ، وأعمال التعذيب ، بل وتوسيع المعتقلات أفقيا ورأسيا على نحو لم يشهده تاريخ مصر المعاصر من قبل ، ويرتبط بذلك تقييد حرية الرأى من خلال القوانين المقيدة للصحافة التى تجرم أى نقد لمسئول بجرى به قلم كاتب صحفى ، رغم أن نقد الموظف العام عن أمور تتعلق بأدائه لواجباته وظيفته مباح من وجهة نظر القانون المدنى ، كذلك كان من الدروس المهمة - عنده - عدم تعيين نائب للرئيس .

وقد سئل مصطفى الفقى ذات مرة فى أعقاب محاضرة ألقاها بكلية العلوم السياسية عندما كان يعمل مع الرئيس ، سئل عن سبب ترك منصب النائب شاغرا ، فأجاب بأن النائب هو خليفة الرئيس ، واختياره يعنى اختيار الرئيس القادم ، ولم يعثر الرئيس مبارك بعد على من يصلح رئيسا لمصر بعده!! كان ذلك فى أوائل التسعينات ، وما زال حتى اليوم بما له من دلالة تخييب حق الشعب فى اختيار رئيسه تغييبا تاما .

ولما كان الفساد قد بدأ يصاحب سياسة " الانفتاح " التى بدأت فى عهد السادات ، فقد حرص مستشارو مبارك على جعله يعطى مؤشرات عن التمسك بطهارة اليد ، و " أن الكفن ليس له جيوب " بل أشاع أحد المقربين من الدائرة المحيطة به أنه تنظم إلى السادات عندما عين نائبا للرئيس لأن راتبه الجديد كان يقل 75 جنيها عن راتبه كقريب أول ، وأن السادات أصدر قرارا سمح له بموجبه بالاحتفاظ بمرتبه ، كلها أمور جعلت الناس يستنشقون خيرا ، ولذلك كان ما نشرته بعض

الصحف الأجنبية أخيرا عن ثروة مبارك وعائلته دون أن ترد الرئاسة على ما نشر بتقديم تطور لثروة الرئيس وعائلته منذ توليه السلطة ، كان ذلك مثار تساؤل الناس ، وبخاصة ما نشهده من ذلك الاندماج العام بين جماعة السلطة التي تمثل من أزمنا في مقاعد السلطة ومجلس الشعب وغيرهم من الذين تحوم حولهم شبهات الفساد ، وعندما دافع بعضهم عن نفسه ذكر ما يفهم منه أن كل ما يجرى يتحمل الرئيس وحده المسؤولية عنه: كقول يوسف والى : " نحن جميعا سكرتارية عند الرئيس " .

صاحب ذلك الفساد المستشري ، سوء الأداء الاقتصادى ، وزيادة الديون ، وغياب التنمية ، وتدهور مستوى المعيشة ، والبطالة ، ونهب البنوك ، وتفاقم العلل والأمراض الاجتماعية الناجمة عن اتساع دائرة الفقر ، أضف إلى ذلك تدهور مستوى الخدمات بمختلف أنواعها : الصحية والتعليمية والاجتماعية إلخ ، وبلغ الفساد مداه عندما تولى السلطة التشريعية " الاسمية " مجلس حكمت المحكمة الدستورية العليا ببطلان عضوية غالبية أعضائه ، واستهانة الحكومة بأحكام القضاء وامتناعها عن تنفيذها يمثل قمة المأساة ، وعلى صعيد السياسة الخارجية ، تابع مبارك سياسة السادات ، ولكنه زايد عليه فرأى أن 100% من أوراق مشكلة الشرق الأوسط بيد أمريكا وليس 99% كما قال السادات وغطت علاقة التنسيق الاستراتيجية على واقع التبعية التامة التي جعلت النظام يتلقى اللوم على السنة صغار الموظفين فى الإدارة الأمريكية ، رأى مبارك فى أمريكا " قوة مخيفة " على نحو ما ذكر فى اجتماع لمجلس الشعب والشورى بعيد إرسال الجيش المصرى إلى حفر الباطن للدفاع عن الكويت ضد غزو صدام ، ولذلك ضمان البقاء فى السلطة مرهون بمرادة أمريكا وليس إرادة الشعب المصرى ، لأن الأخيرة مضمونة بنسبة 99.9% بفضل آليات تزوير الانتخابات التى تعطى الإدارة المصرية حق دخول " جينيس ريكورد " التى تضم الأرقام القياسية لغرائب الأمور .

وهكذا تأكل دور مصر الإقليمى تماما لصالح إسرائيل طبعاً ، وضعف معه مركز مصر الدولى ، وترك مجال الأمن القومى المصرى مرتعا لأمريكا وإسرائيل يخططان لتقسيم السودان ، ويعملان على التحكم فى شريان الحياة فى مصر ، وتحولت قضية فلسطين إلى " نزاع على أرض بين الجماعة الفلسطينية وإسرائيل " كما جاء بأحد التصريحات المرتجلة للسيد الرئيس ، أو قوله بأننا نهتم بما يجرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأنهم جيراننا " وكل قلق هناك يجيب لنا وجع الدماغ " .

وكان ذلك فى اجتماع لسيدات الحزب الوطنى ، ومن ذلك أيضا التسرع فى إجراءات التطبيع بعقد اتفاقية الكويز ، وإبداء حسن السير والسلوك فيما يتعلق بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، حتى تكف الإدارة الأمريكية عن المطالبة بالإصلاح الديمقراطى فى مصر ، هذه صورة من بعيد للسيد الرئيس الذى يعطيه الدستور الحالى كل السلطات المتصلة بالحكم والتشريع ، ولاشك أن مكونات الصورة جاءت نتاجا لتلك الصلاحيات .